

المحور الرابع: دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد

في السنوات الاخيرة من القرن العشرين، اصبح يساور حكومات الدول والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني الدولي، قلق متزايد تجاه ما قد ينجم عن الفساد من آثار سلبية تمتد الى كل مجالات الحياة، وعلى الناس ونوعية حياتهم، بما يحتم بضرورة تنسيق الجهود الدولية من اجل مكافحة الفساد والحد من آثاره، من خلال البحث عن استراتيجيات سياسات فعّالة للتصدّي لهذه الظاهرة في ظل تعاون إقليمي ودولي (يمتد إلى المنظمات الدولية والإقليمية). لذا في هذا الإطار استعراض أهم الجهود المبذولة من طرف المنظمات الدولية والإقليمية في مجال مكافحة الفساد على النحو التالي:

أولاً: منظمة الشفافية الدولية Transparency International Organization

تأسست سنة 1993، على يد الألماني "بيتر هيجن" خبير سابق لدى البنك الدولي، بالإضافة إلى مجموعة من الخبراء الذين عملوا لفترة في مؤسستي بروتون وودز، وهي منظمة غير حكومية في مكافحة الفساد، لها فروع في أكثر من 100 دولة في العالم، وامانتها العامة في برلين، وفي سنة 2000 وضعت ميثاق الاستقامة الذي يتضمن مبادئ العمل من اجل مكافحة الرشوة في القطاع العام، وهذا بالاعتماد على الشفافية والوضوح حول المشاريع العامة، وبداية من سنة 2001 بدأت المنظمة تصدر تقارير سنوية حول معدلات الفساد في العالم باعتماد جملة من الآليات.

لقد كان الهدف الأساسي لمنظمة الشفافية الدولية هو العمل من اجل الحد من زيادة انتشار الفساد على المستوى الدولي عن طريق محاولة ادراك واقع الفساد في العالم وتشكيل ائتلاف عالمي لمكافحة الفساد، ولتحسين وتقوية نظم النزاهة المحلية والعالمية والزيادة من نسب وفرص مساءلة الحكومات والمسؤولين من اجل متابعة ممارسات الفساد وكشف صفقاته، والوقوف على مدى انتشاره و تورط المسؤولين في مختلف دول العالم فيه، كما تهدف أيضا لزيادة الوعي العام بمخاطر الفساد و تقوية المجتمع المدني وتشجيعه على مراقبة و مساءلة الحكومات عن مختلف الصفقات المشبوهة مع رجال العمال المتورطين في قضايا الفساد.

اهدافها: تهدف هذه المنظمة الى تحقيق مجموعة من المبادئ الإرشادية ندرجها في النقاط

التالية:

-خلق مناخ قادر على ترسيخ ثقافة التعاون والشفافية في مكافحة الفساد.

-ضرورة اعتبار الحركة ضد الفساد حركة عالمية تتجاوز النظم الاجتماعية و السياسية والاقتصادية و الثقافية داخل كل دولة.

-الاهتمام أكثر بمبادئ الحكم الراشد كالمشاركة، الشفافية، المساءلة، اللامركزية على المستوى المحلي، والعمل على زيادة الرقابة المركزية على المستوى المحلي والعالمي للقضاء على ظاهرة الفساد، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تفعيل دور منظمات المجتمع المدني.

-ضرورة لفت انتباه الصحافة ووسائل الاعلام للاهتمام بقضايا الفساد.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تتبنى المنظمة استراتيجية مكونة من العناصر التالية:

-وجود المؤسسات الرقابية القوية.

-الاطر القانونية الفعالة.

-التنظيم الدقيق.

-اتاحة المزيد من المشاركة الفعالة لجميع المواطنين.

و هنالك أربعة عناصر لتحقيق استراتيجية منظمة الشفافية الدولية هي :

-بناء تحالفات على المستوى المحلي و الإقليمي و العالمي تضم الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل محاربة الفساد الداخلي و الخارجي.

-تنظيم ودعم الفروع المحلية للمنظمة لتحقيق مهمتها.

-المساعدة في تصميم و تنفيذ نظم النزاهة الفعالة.

-تجميع و تحلي و نشر المعلومات و زيادة الوعي العام بالأضرار المهلكة للفساد على الإنسان

والتنمية الاقتصادية.

ثانيا: اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد 2003

لقد أعدت هيئة الأمم المتحدة مشروع اتفاقية دولية لمكافحة الفساد، واعتمدت هذه الاتفاقية بموجب القرار 58/04 المؤرخ في 31 أكتوبر عام 2003، وتم المصادقة عليها عام 2005 وتتألف الاتفاقية من مقدمة وإحدى وسبعون مادة موزعة على ثمانية فصول. وتنص ديباجة الاتفاقية على خطورة أعمال الفساد وأضرارها ومنها:

*-المساس باستقرار المجتمعات وأمنها، وتقويض الديمقراطية والقيم الأخلاقية والعدالة

وتعريض التنمية وسيادة القانون للخطر.

*-وجود صلات بين الفساد والجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية مثل غسل الأموال.

*- استنزاف موارد الدول وتهديد الاستقرار السياسي.

*- إن الفساد لا يمكن مقاومته إلا بمساهمات جماعية من أفراد وجمعيات ومنظمات

ومؤسسات حكومية وغير حكومية.

* أهدافها: تهدف هذه الاتفاقية الى ما يلي :

*- ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجع.

*- ترويج وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد، بما في

ذلك في مجال استرداد الموجودات.

* تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومي.

* سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية

تعتبر هذه الاتفاقية بمثابة المعيار القياسي لجهود مكافحة الفساد في العام، وتدعوا كافة الدول

الى اتخاذ اجراءات تهدف الى منع وتجريم والتحقيق في ومحاكمة مرتكبي الفساد في جميع دول العالم،

كما سعت هذه الاتفاقية الى تطوير التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد والحد منه. كما تضمنت

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إجراءات وتدابير وقائية ضد ممارسات الفساد. نذكر منها :

*- تقوم كل دولة طرف وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بوضع وتنفيذ أو ترسيخ

سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد، تعزز مشاركة المجتمع وتجسد مبادئ سيادة القانون وحسن

إدارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة.

*- تسعى كل دولة طرف إلى إرساء وترويج ممارسات فعالة تستهدف منع الفساد.

*- تسعى كل دولة طرف إلى إجراء تقييم دوري للصوصك القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة،

بغية تقرير مدى كفايتها لمنع الفساد ومكافحته.

*- تتعاون الدول الأطراف فيما بينها ومع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، حسب

الاقتضاء ووفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، على تعزيز وتطوير التدابير المشار إليها في هذه

المادة. ويجوز أن يشمل ذلك التعاون المشاركة في البرامج والمشاريع الدولية الرامية إلى منع الفساد .

* هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية :

*- تكفل كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، وجود هيئة أو هيئات،

حسب الاقتضاء، تتولى منع الفساد، بوسائل مثل:

أ- تنفيذ السياسات في اطار مكافحة الفساد.

ب- زيادة المعارف المتعلقة بمنع الفساد وتعميمها.

*-تقوم كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بمنح الهيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية، ما يلزم من الاستقلالية، لتمكينها من الاضطلاع بوظائفها بصورة فعالة وبمناى عن أي تأثير لا مسوغ له. وينبغي توفير ما يلزم من موارد مادية وموظفين متخصصين وكذلك ما قد يحتاج إليه هؤلاء الموظفون من تدريب للاضطلاع بوظائفهم.

*-تقوم كل دولة طرف بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة باسم وعنوان السلطة أو السلطات التي يمكن أن تساعد الدول الأطراف الأخرى على وضع وتنفيذ تدابير محددة لمنع الفساد .

ثالثا: البرنامج الانمائي للأمم المتحدة

يعتبر برنامج الامم المتحدة الانمائي من المنظمات التي اضطلعت بتطوير برامج تتصدى للفساد، مند بداية التسعينات ن القرن الماضي، التحول من التركيز على الاصلاح التقليدي للإدارة العامة الى الاهتمام بمجالات أكثر حساسية من الناحية السياسية تقع في صميم الحكم الرشيد. ويعتمد برنامج الامم المتحدة الانمائي في مبادرات مكافحة الفساد على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد كصك ضد الفساد في خدمة الصلاحيات الممنوحة للبرنامج فيما يخص الفقر وتحقيق الاهداف الانمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة. وتمثل الاستراتيجية الرئيسية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي فيما يخص برنامج مكافحة الفساد التي يضعها في التأكد من أن محاربة الفساد تخدم صلاحيات البرنامج المتعلقة بالحد من الفقر وتحقيق الاهداف الانمائية، لذا يعمل البرنامج على تطبيق نهج الحكم الديمقراطي في محاربة الفساد على اعتبار أن الفساد هو نتيجة لنقص وضعف في ادارة الحكم واخفاق وفشل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في القيام بمهامها وأدوارها المنوطة بها. ويسعى البرنامج إلى تعزيز التنمية المستدامة عن طريق مكافحة الفساد من خلال ما يلي :

-دعم الشركاء الوطنيين بتقديم خدمات استشارية للبرامج والسياسات المتعلقة بمكافحة الفساد.

-زيادة التنسيق بين مبادرات مكافحة الفساد.

-تعزيز دور الرقابة للإعلام ومنظمات المجتمع المدني.

-تطوير منتجات معرفية في مجال مكافحة الفساد (مذكرات ممارسة، أدلة، كتيبات،

معلومات.....الخ).

-دعم أدوات قياس الحكم ومكافحة الفساد المملوكة وطنيا.

ومن بين أهداف البرنامج العالمي لمكافحة الفساد التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نذكر النقاط التالية :

-زيادة قدرة الدولة ومؤسساتها على الاستجابة لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ولتحسين الحكم واستدامة التنمية.

-زيادة استخدام ادوات تقييم الحكم ومكافحة الفساد لفائدة السياسات على المستوى القطري.

-تعزيز قدرات الاعلام والمجتمع المدني للكشف عن الفساد ومراقبته.

-تحسين التناغم والتنسيق بين مبادرات مكافحة الفساد.

-تحسين الوعي والمعرفة من خلال تطوير المنتجات المعرفية.

رابعاً: البنك الدولي

تتعدد أهداف البنك الدولي لتعبر عن الرسالة الحقيقية التي يتبناها منذ تأسيسه في أربعينيات القرن العشرين، وهذه الأهداف تركز على التنمية الشاملة، وتوفير حياة آمنة ومستقرة للأفراد في الدول النامية والفقيرة. وبين الأدوار والأهداف، وتتشابه الصورة وتتماثل بحيث يصعب الفصل بينهما . يعرف البنك الدولي "الحكم " بأنه: "مجموعة التقاليد والمؤسسات التي بموجبها تمارس السلطة داخل الدولة، وهذا يشمل العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها استبدالها في حالة فشل الحكومة في صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بشكل فعال ، و كذا احترام المواطنين الدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بينهم." ويقوم البنك الدولي ببناء مقياسين للحكم تتوافق مع كل من هذه المجالات، مما أدى إلى تحديد مجموعه مكونة من ستة أبعاد للحكم، ويعتمد البنك الدولي في إصداره لمؤشر الحاكمية على ستة جوانب رئيسية هي :

*-التعبير والمساءلة : Voice and Accountability التقاط التصورات لمدى قدرة مواطني بلد ما

على المشاركة في اختيار حكومتهم وكذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات ووسائل الإعلام الحرة.

*-الاستقرار السياسي وغياب العنف : Political Stability and Absence of Violence التقاط

التصورات حول احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة بما في ذلك العنف والإرهاب بدوافع سياسية.

*- فعالية الحكومة : Government Effectiveness: التقاط التصورات لجودة الخدمات العامة

ونوعيتها ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، ونوعية صياغة السياسات وتنفيذها ومصداقية التزام الحكومة بمثل هذه سياسات.

*-الجودة التنظيمية: Regulatory Quality التقاط التصورات لقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تسمح بتعزيز وتنمية القطاع الخاص.

في حين يتعلق هذين الجانبين بقدرة الحكومة على صياغة قرارات سليمة وفعّالة والقدرة على تنفيذها.

*-سيادة القانون: Rule of Law التقاط التصورات مدى ثقة العملاء بقواعد المجتمع والالتزام بها ولاسيما نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم وكذلك احتمالية الجريمة والعنف.

*-السيطرة على الفساد: Control of Corruption التقاط التصورات مدى قدرة السلطة العامة على تحقيق مكاسب في مجال مكافحة مختلف أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة وكذلك صور "الهيمنة" على الدولة من قبل النخب وجماعات المصالح الخاصة.

ويمكن تلخيص أهداف استراتيجية البنك الدولي وأسسها في مجال مكافحة الفساد كالآتي:

*-الحد من الفساد في المشاريع التي يمولها من خلال تقدير أخطار الفساد بصورة مسبقة قبل بدء المشاريع، والتحقيق بفاعلية في مزاعم الاحتيال والفساد، وتعزيز عنصري الرقابة والإشراف، مع زيادة التركيز على الإفصاح عن المعلومات، وقيام أطراف خارجية برصد عمليات البنك الدولي.

*-رفع مستوى التنسيق بين البنك الدولي والدول المانحة والمؤسسات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال دعم برامج الإصلاح اللازمة للدول النامية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية، بما يساعد على تحسين الشفافية، وضمان حماية المشاريع، وتفعيل القانون وآليات المحاسبة.

*-تطوير نظم مكافحة الفساد في الدول النامية، وبناء مؤسسات فيها تتسم بالشفافية، وتخضع للمساءلة. وتنص الاستراتيجية على ألا تقتصر مشاركة البنك الدولي لتحقيق ذلك مع الحكومات فقط، بل تتعداها الى مجموعة كبيرة من أصحاب المصالح الحقيقية، تضم مؤسسات لا تتبع السلطة التنفيذية مثل البرلمانات، والهيئات القضائية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام.